

مؤشرات مقترحة لتقييم الاستدامة المالية للجامعات العراقية

أ.د. بشرى نجم عبدالله المشهداني/جامعة بغداد/كلية الادارة والاقتصاد bushra.najm@coadec.uobaghdad.edu.iq
م.سنا أحمد ياسين/جامعة بغداد/كلية الادارة والاقتصاد sana@coadec.uobaghdad.edu.iq
م.سحر طلال إبراهيم/جامعة بغداد/كلية الادارة والاقتصاد sahar.t@coadec.uobaghdad.edu.iq

P: ISSN : 1813-6729

E : ISSN : 2707-1359

<https://doi.org/10.31272/jae.i140.1052>

المستخلص :

يهدف البحث الحالي إلى اقتراح مؤشرات لتقييم الاستدامة المالية للجامعات العراقية الحكومية وبما ينسجم مع النظام المحاسبي الحكومي المعمول به في تلك الجامعات ، حيث أن الأبعاد والمؤشرات التي تضمنتها الأدبيات السابقة لا تنسجم مع النظام المذكور بسبب اعتماد تلك المؤشرات على معلومات مالية مبنية على أساس الاستحقاق المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSASs . وقد توصل البحث إلى اقتراح مجموعة من الأبعاد تضمنت قدرة تلك الجامعات في الحصول على التمويل الكافي والمساهمة في تحقيق الإيرادات العامة ، وكذلك قدرتها على الاستثمار في مواردها وضمان استمراريتها ، فضلاً عن أداء النفقات ومتابعة حقوقها والتزاماتها تجاه الغير ، كما اقترح البحث مجموعة من المؤشرات لكل بعد من الأبعاد المذكورة ، وأوصى بتطبيق المؤشرات المقترحة والاستمرار في تطويرها مستقبلاً وتضمين مؤشرات أخرى تتفق مع أساس الاستحقاق وتوصيات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSASs .

الكلمات المفتاحية : الاستدامة ، الاستدامة المالية ، مؤشرات الاستدامة المالية



مجلة الادارة والاقتصاد
مجلد 48 العدد 140 / أيلول / 2023
الصفحات : 1 - 15

المقدمة

تعد الاستدامة المالية Financial Sustainability أحد مرتكزات الاستدامة وهي ذات أهمية قصوى للجامعات ، كونها تميز استقرار الجامعات من منظور مالي وعلى المدى الطويل ، فالجامعات التي تعاني من وضع مالي غير مستقر، لا يمكنها أن تضمن للطلاب تعليماً عالي الجودة للفترة المستقبلية ، وعليها أن تواصل العمل والتطوير وأن تحقق التوازن بين أصولها والتزاماتها لضمان الملاءة المالية وجاذبية الاستثمار طويل الأجل ضمن المستوى المقبول من المخاطر، وفي هذا السياق تكمن الاستدامة المالية في الإجابة عن مجموعة من التساؤلات بشأن كفاية الموارد المالية لدعم رسالة الجامعة ، وتقييم ما إذا كانت الجامعة بوضع مالي أفضل في تاريخ إعداد الميزانية في نهاية مدة محددة كما كانت في بدايتها ، وأخيراً قدرة الجامعة على البقاء والاستمرار بحدود امكانياتها خلال تلك المدة . حيث تواجه الجامعات وعلى جميع المستويات تحديات غير عادية في الوقت الحاضر ، من بينها التحولات الديموغرافية ، وارتفاع تكاليف توفير التعليم العالي ، ومصادر التمويل المحدودة ، عليه أصبحت الفاعلية والكفاءة والاستدامة من القضايا الهامة لقطاع التعليم العالي التي تسعى إلى التأكيد على أهمية وجود هيكل مالي سليمة وتدفقات دخل مستقرة (ممهدة) لكي تكون الجامعات قادرة على أداء مهامها المتعددة ، حيث تمثل الاستدامة المالية مقياساً لقدرة الجامعات على الوفاء بمهامها وخدمة أصحاب المصلحة بمرور الوقت ، فالاستدامة المالية عملية وليست هدف . ويتطلب تقييم الاستدامة المالية للجامعات وفق مؤشرات محددة توفير قاعدة من المعلومات ولا سيما المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي المعمول به . ويهدف البحث الحالي إلى اقتراح مؤشرات لتقييم الاستدامة المالية للجامعات العراقية الحكومية تركز على مجموعة من الأبعاد التي تستند إلى المعلومات المالية التي يجب أن تتضمنها التقارير المالية التي تصدرها تلك الجامعات بشكل دوري وبالاستناد إلى النظام المحاسبي الحكومي . ولتحقيق الهدف أعلاه تم تقسيم البحث إلى المحاور الآتية :

المحور الأول : منهجية البحث ودراسات سابقة

المحور الثاني : مفهوم الاستدامة المالية للجامعات : التعريف والأبعاد والمؤشرات

المحور الثالث : المؤشرات المقترحة لتقييم الاستدامة المالية للجامعات العراقية

المحور الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

المحور الأول

منهجية البحث ودراسات سابقة

1-1: منهجية البحث

أولاً : مشكلة البحث

تستند الجامعات العراقية، ولا سيما الجامعات الحكومية في عملها المحاسبي على النظام المحاسبي الحكومي، الذي يوفر معلومات محاسبية وإن كانت محدودة فإنه يمكن استخدامها لتقييم الاستدامة المالية، في الوقت الذي تعد فيه تلك الجامعات غير مهتمة بالإبلاغ عن نتائج تقييم الاستدامة المالية وفق مؤشرات المعروفة في أدبيات الاستدامة المالية دولياً وعالمياً، وعليه يمكن توضيح مشكلة البحث بالتساؤل الآتي : هل بالإمكان اقتراح مؤشرات لتقييم الاستدامة المالية للجامعات العراقية الحكومية من واقع مخرجات النظام المحاسبي الحكومي ؟

ثانياً : أهداف البحث ، ويمكن تحديدها بالآتي :

1. عرض مفهوم الاستدامة المالية وتحديد أهميتها وركائزها وأبعادها .
2. عرض مفهوم الاستدامة المالية للجامعات ومؤشرات تقييمها .
3. اقتراح مؤشرات لتقييم الاستدامة المالية للجامعات العراقية الحكومية .

ثالثاً : أهمية البحث

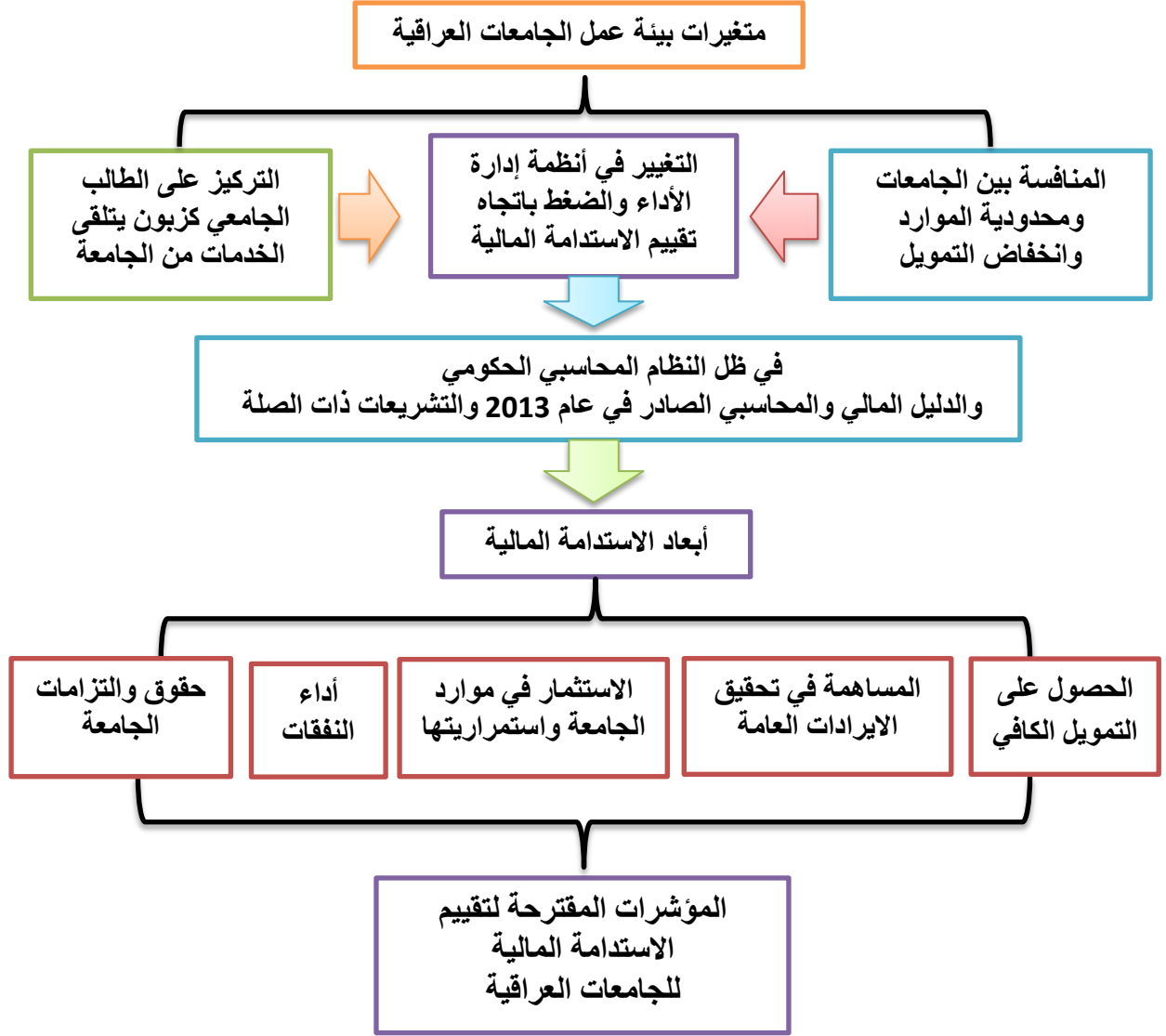
يستمد البحث أهميته من دراسة موضوع الاستدامة المالية للجامعات الحكومية العراقية وضرورة وضع مؤشرات لتقييم استدامتها للتعرف على قدرة الجامعة على البقاء والاستمرار في المستقبل بحدود امكانياتها المتاحة.

رابعاً : الحدود المكانية للبحث

تتمثل الحدود المكانية للبحث بالجامعات الحكومية العراقية .

خامساً : منهج البحث

يعتمد البحث الحالي في إعداداه على المنهج الاستقرائي وذلك من خلال دراسة موضوع الاستدامة المالية والنماذج المطروحة ضمن الدراسات ذات الصلة لتقييم الاستدامة المالية والتعرف على أوجه القصور الموجودة فيها ، ومن ثم اقتراح مؤشرات لتقييم الاستدامة المالية للجامعات العراقية الحكومية سادساً : المخطط الإجرائي للبحث ، ويمكن تمثيلة بالشكل (1) في أدناه :



الشكل (1) المخطط الإجرائي للبحث

المصدر : إعداد الباحثين

2-1 دراسات سابقة وإسهامه البحث الحالي

1-2 دراسات عربية

أولاً : دراسة أبو زر والعتوم (2016) " مدخل لمراجعة الاستدامة المحاسبية باستخدام الإجراءات التحليلية -

دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في دول الخليج العربي "

هدفت الدراسة إلى تحليل مؤشرات الاستدامة وتطويرها بما يخدم فلسفة الاستدامة المحاسبية والمالية للشركات من خلال مراجعة وتحليل البيانات المالية الفعلية للشركات الصناعية الكبرى في دول الخليج العربي وتحليل تقارير مجالس الإدارة والإيضاحات والإفصاحات المتعلقة بعينة الدراسة استناداً إلى سبع مجموعات من المؤشرات الدالة على الاستدامة المحاسبية والمالية للشركات وهي ملاءة رأس المال وجودة الأصول وإنتاجية العاملين والأرباح والإيرادات والكفاءة التنافسية والسيولة وكذلك الانفتاح على مخاطر السوق، فضلاً عن

المؤشرات المقترحة الدالة على الانتاجية، وتوصلت الدراسة إلى تباين الشركات عينة الدراسة في قدرتها على الاستدامة المحاسبية والمالية .

ثانياً : دراسة (Sazonov et.al (2015) "Evaluating Financial Sustainability - of Higher Education Institutions"

هدفت الدراسة إلى تقديم مقترحات لتقييم الاستدامة المالية لمؤسسات التعليم العالي ومناقشة كلاً من المؤشرات المطبقة لتقييم الاستدامة المالية والقيم الكمية الخاصة بها، حيث ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في المجال التربوي في زيادة الاهتمام بكفاءة نشاط المؤسسات التعليمية ومؤسسات التعليم العالي بشكل خاص، وبما ينسجم مع المنافسة المتزايدة في كل من الأسواق الدولية والوطنية للخدمات التعليمية ونمو الانفتاح المعلوماتي لمؤسسات التعليم العالي وتعزيز دور التخطيط الاستراتيجي والذي يقود تدريجياً إلى هدف جديد يواجه مؤسسات التعليم العالي يتمثل بإظهار كفاءة خدماتها التعليمية ودعمها بمؤشرات محددة، إذ أنه وفي ظل ظروف الإنفاق في الموازنة، أصبحت مشكلة الاستدامة المالية وكفاءة مؤسسات التعليم العالي ضرورة ملحة، وتطلب الأمر تطوير مدخل لتكميم الاستدامة المالية هذا السياق وتحديد اتجاهات ووسائل نهوضها .

ثالثاً : دراسة (Cernostana (2017) "Financial sustainability for private higher education institutions"

هدفت الدراسة إلى تحليل الاستدامة المالية للمؤسسات الخاصة التابعة للتعليم العالي وتبرير ضرورة وجود نظام متكامل للمؤشرات المناسبة لتقييم الاستدامة المالية، حيث أصبحت قضية تطوير التعليم العالي من بين قضايا الساعة بسبب ادراك المجتمع الحديث أن رأس المال الأكثر قيمة هو الإنسان بإمكانياته الفكرية وقد أصبح هذا المورد الرئيسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما أصبحت كفاءة مؤسسات التعليم العالي أمراً ملحاً، في هذا السياق، فإن أهم قضية هي التعامل مع تطوير نهج لقياس الاستدامة المالية وتحديد مؤشرات تقييمها وقد استخدمت الدراسة طرق التحليل الاقتصادي والإحصائي اللازمة لتحليل وتوليف المعلومات الاقتصادية، وطرق التجميع ، وإجراء المقارنات والتصنيف والتلخيص والوصف والتنبؤ. وكشفت الدراسة واحدة من القضايا الرئيسية هي الفجوة القائمة بين تقييم الأنشطة المالية لمؤسسات التعليم العالي وأنشطتها التعليمية التي تؤكد معايير الاعتماد، ووفقاً لهذه المعايير فإن الأنشطة المالية والتعليمية تعد كيانات مستقلة ، وصعبة الترابط فيما بينها .

رابعاً : دراسة (Di Carlo et.al (2019) "Changing the Accounting System to Foster Universities' Financial Sustainability: First Evidence from Italy"

هدفت الدراسة إلى تحديد ما إذا كان نظام التقارير المالية الجديد في وضع أفضل لتمثيل ظروف الجامعات الخاصة بالاستدامة المالية، فضلاً عن تطوير تدابير محددة للتحقيق في الاستراتيجيات المالية التي تم تبنيها في الجامعات الإيطالية للرد على السياق التنافسي الجديد، طور فريق البحث إطار عمل يعتمد على نسب مالية محددة لتقييم الاستدامة المالية لهذه المؤسسات وتحليل استراتيجياتها المالية، إذ تعد الاستدامة المالية في الوقت الحاضر أحد التحديات الرئيسية لمؤسسات التعليم العالي، وهي تتعرض للتهديد بسبب انخفاض التمويل العام وبسبب طلب المجتمع المتزايد على إدخال تحسينات على حجم ونوعية الخدمات المقدمة. وقد تمخض الإصلاح الأخير في إيطاليا بأن على الجامعات الانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق، بدءاً من افتراض أن هذا النظام يستجيب بشكل أكثر فعالية للقضايا المتعلقة بالرقابة على الاستقرار المالي. وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من بعض السمات المشتركة، هناك اختلافات كبيرة بين الجامعات الإيطالية وهم يتعاملون مع التحديات الجديدة بمجموعة من الأساليب المختلفة.

ويعد البحث الحالي مكملاً للدراسات السابقة في مجال عرض ومناقشة أهمية تقييم الاستدامة المالية لمؤسسات التعليم العالي في العراق من خلال اقتراح مجموعة من المؤشرات ذات الصلة وبما ينسجم مع بيئة عمل الجامعات العراقية التي عليها والنظام المحاسبي المعمول به وما يوفره هذا النظام من معلومات محاسبية تعد مدخلات لعملية تقييم الاستدامة المالية لتلك الجامعات .

المحور الثاني

مفهوم الاستدامة المالية للجامعات / التعريف والأهمية والأبعاد والمؤشرات

1-2 : تعريف الاستدامة المالية

يشير مفهوم الاستدامة بشكل عام إلى "قدرة المؤسسة على مواصلة أنشطتها إلى أجل غير مسمى" (Putra.et.al, 2021: 1)، كما يشير هذا المفهوم إلى "قدرة المؤسسة على الاستمرار في العمل في المستقبل غير المحدد دون التهديد باستنفاد مواردها الرئيسية" (Mclaren & Struwig , 2019:73) وهي تشمل أبعاداً مختلفة مثل الاستدامة المالية ، بعبارة أخرى، إذا أرادت وحدة ما تحقيق أهدافها وغاياتها على المدى الطويل، يجب عليها أن تكون مستدامة مالياً (Mclaren & Struwig , 2019:73) . لذلك أصبح ضمان الاستدامة المالية على حد تعبير Almagtome,et.al الهدف الأساسي لجميع المؤسسات بما فيها مؤسسات التعليم العالي في العالم، سواء تلك التي تعمل كمؤسسة خاصة أو عامة (Almagtome,et.al , 2019:110). وتعد الاستدامة المالية أحد التحديات الرئيسية للجامعات في العقد المقبل : إذ أن المؤسسات التي لديها هياكل مالية سليمة وتدفقات دخل ثابتة كما يشير Sazonov.et.al هي فقط من ستكون قادرة على الوفاء بمهامها المتعددة والاستجابة للتحديات الحالية في بيئة عالمية معقدة بشكل متزايد (, Sazonov.et.al 2015:34) ، وعملياً لا تعد الاستدامة المالية غاية في حد ذاتها، بل أنها عملية متكاملة تهدف إلى ضمان تحقيق أهداف المؤسسات من خلال ضمان أن تنتج المؤسسة الاقتصادية (الخدمية) ومن بينها الجامعات دخلاً كافياً لتمكينها من الاستثمار في أنشطتها الأكاديمية والبحثية المستقبلية (55: 2021, Oruko,et.al) . وقد وردت عدة تعريفات للاستدامة المالية وكما يوضحها الجدول (1) في أدناه

المفهوم	(الباحث ، السنة)
استخدام الموارد بالطريقة التي يتم فيها الحفاظ عليها ومنع نفاذها على المدى الطويل مع استمرارية الوحدة الاقتصادية (أو الخدمية) وزيادتها في تقديم خدماتها مع الحفاظ على حق الاجيال المستقبلية.	(عياش و بوشحطة ، 2022 : 8)
قدرة الجامعة على توفير تمويل ذاتي كافي من مصادر متنوعة تسمح للجامعة في الاستمرار في اعمالها وكذلك الاستمرار في تقديم الخدمات للمستفيدين حتى لو توقف الدعم من المانحين.	(عبد الكريم ، 2013 : 21)
توصف الاستدامة المالية بأنها قدرة المنظمة على العمل مع صافي دخل ثابت وقاعدة أصول صافية متنامية مع إدارة الأصول والخصوم بعناية.	(Abdul-Rashid.et.al , 2022: 20)
تعني الاستدامة المالية أن تحقق المؤسسات إيرادات أعلى من تكاليف تقديم الخدمات التعليمية، بمعنى آخر، فإن الدخل الذي تحققه الجامعات يفوق ما هو مطلوب لتلبية احتياجات رواتب الموظفين وأجور الموظفين وكذلك شراء المستلزمات والخدمات التعليمية.	(Almagtome ,et.al , 2019:110)
قدرة الوحدة الاقتصادية (أو الخدمية) على توليد إيرادات أكثر من تكلفة التشغيل التي ينطوي عليها توفير التعليم بمعنى أن مصادر دخل المؤسسة أكثر من التكلفة المطلوبة لتغطية النفقات العامة في شكل رواتب أو أجور ، وبدلات الموظفين، وشراء المواد والخدمات التعليمية وأي نفقات عامة أخرى يتم تكبدها في إدارة مؤسسة .	(Dorasamy & Mugano, 2022: 132- 133)
الاستدامة المالية هي القدرة على تحقيق أهداف التدريس والبحث مع تحقيق التوازن بين الدخل والنفقات	(Riachi,2021:12)

ويعد تعريف الاستدامة المالية الذي أشار إليه Mclaren & Struwig هو الأكثر شمولاً حيث يشير إلى أن الوحدة الاقتصادية (أو الخدمية) تدار بطريقة مستدامة مالياً عندما تسترد تكاليفها الاقتصادية الكاملة وتستثمر في البنية التحتية (المادية والبشرية والفكرية) بمعدل مناسب لضمان القدرة المستقبلية على تقديم الخدمة الاستراتيجية وخدمة طلابها و المالكون (Mclaren & Struwig, 2019:74) ، ويضيف Mclaren & Struwig بأن التعريف أعلاه يتضمن أربعة عناصر رئيسية تتمثل بالاتي (Mclaren & Struwig, 2019:74) :

1. الاستراتيجية : أي أن يكون لدى الوحدة الاقتصادية (أو الخدمية) طريقة لتقييم احتياجاتها المستقبلية ومخاطرها وقياس أدائها.
2. العمل بشكل مستدام : إذ تقوم الوحدة الاقتصادية (أو الخدمية) باسترداد التكاليف وتوليد الدخل لتغطية تكاليف عملياتها العادية.
3. الاستثمار : حيث تستثمر الوحدة الاقتصادية (أو الخدمية) على مستوى مناسب للحفاظ على القدرة الإنتاجية .
4. إدارة المخاطر : بمعنى أن تدير الوحدة الاقتصادية (أو الخدمية) المخاطر بشكل مناسب فيما يتعلق باستراتيجيتها وتكون على استعداد للتعامل مع المشاكل المالية المحتملة.

2-2 : أهمية الاستدامة المالية

يبرز دور الاستدامة المالية وبشكل جلي في تحسين أداء المؤسسات بشكل عام والمؤسسات التعليمية بشكل خاص وذلك من خلال الآتي:- (عبدالله وعبادي، 2023: 76)، (عبد الحافظ وحسين، 2019 : 37-38)

1. تعزيز إمكانية حصول المؤسسات على التمويل

إن تبني جوانب الاستدامة المالية سينتج عنه تحسين الأداء المؤسسي، وهذا سينعكس بدوره على تحسين قدرتها في الحصول على الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها من أجل الحفاظ على الاستمرار في تقديم منتجاتها بنفس المستوى سواء حالياً أو في المستقبل، وبالتالي فإن هذا سيؤدي الى تعزيز إمكانية حصول المؤسسات على التمويل المطلوب.

2. الاستمرار والنمو

لتحقيق الاستمرار والنمو على المدى البعيد من خلال تبني مفهوم الاستدامة المالية فإن المؤسسات بشكل عام والمؤسسات التعليمية ستسعى الى الحفاظ على الاستمرار في تقديم الخدمات بجودة عالية مع تطوير قدرتها على مواجهة الازمات العرضية التي قد تطرأ وبالتالي تقليص ما قد تواجهه المؤسسات من مخاطر تهدد وجودها واستمراريتها.

التميز والمنافسة

مما لا شك فيه ان المؤسسات على اختلاف انواعها تسعى جاهدة الى تعزيز سمعتها والتميز في ظل المنافسة الشديدة في البيئة التي تعمل فيه، الامر الذي يحتم عليها الحفاظ على استمراريتها وتقديم منتجات بشكل متميز للإبقاء بالاحتياجات الحالية للمجتمع واحتياجات الاجيال القادمة على المدى الطويل.

3-2 : ركائز الاستدامة المالية

اتفق أغلب الباحثين على أن الاستدامة المالية تركز على أربعة ركائز كما بينها كل من (leon,2001,15-18) و (Saidi. et.al, 2021:414) وكما يأتي :

1. التخطيط الاستراتيجي والمالي

يعد التخطيط الاستراتيجي الآلية التي تساعد في توضيح مهمة المؤسسة وأهدافها وترتيب أولويات الإجراءات اللازمة لتحقيقها ، وتتكون خطة العمل المالية بشكل أساسي من النفقات المخطط لها وإمكانية المؤسسة على توليد الإيرادات اللازمة لتغطية تلك النفقات، وعلى الرغم من أنه قد يبدو أن الخطة المالية مشابهة جداً للميزانية ، إلا أن هناك اختلافات كبيرة بينهما فالخطة المالية تعد وثيقة متغيرة وغرضها تحديد ما إذا كانت المؤسسة لديها موارد كافية على المدى المتوسط لتحقيق الأهداف الموضحة في الخطة الاستراتيجية .

2. تنوع الدخل

يعد تنوع الدخل الركيزة الثانية للاستدامة المالية وهي لا تشير فقط إلى توليد الدخل الداخلي ، ولكن أيضاً إلى عدد مصادر الدخل التي توفر التمويل الرئيسي للمؤسسة ، إذ أنه حتى إذا كان لدى المؤسسة أكثر من جهة مانحة ، فإنها ستظل ضعيفة للغاية إذا كان جزء كبير من ميزانيتها يعتمد على مصدر واحد فقط، أي التغيير في قرار هذا المانح يمكن أن يؤدي إلى أزمة كبيرة، ويجب أن يأتي 60% على الأقل من الميزانية الإجمالية للمؤسسة من خمسة مصادر مختلفة .

3. الإدارة السليمة والتمويل

إن معرفة كيفية إدارة موارد المؤسسة لا يقل أهمية عن توليد الدخل لتحقيق الاستدامة المالية، حيث تخضع الإجراءات الإدارية والمالية الفعالة لمجموعة من السياسات المؤسسية التي تساعد على تحقيق أقصى استفادة من موارد الشركة وتضمن الشفافية المالية، علاوة على ذلك ، يجب أن تتوقع هذه الإجراءات الوضع المالي للمؤسسة، ومن ثم صنع القرارات المناسبة، وتسمح الإجراءات الفعالة أيضاً بتوليد الإيرادات من خلال الإدارة المالية للأصول المتاحة .

4. توليد الدخل الخاص

يعد توليد الدخل الخاص إحدى الطرق التي يمكن للمؤسسة من خلالها تنويع مصادر إيراداتها، مع ذلك، وتمثل جميع الطرق التي يمكن للمؤسسة من خلالها تحقيق دخل غير مقيد: بعبارة أخرى ، الدخل الذي تبلغ عنه المؤسسة ، وليس المانح.

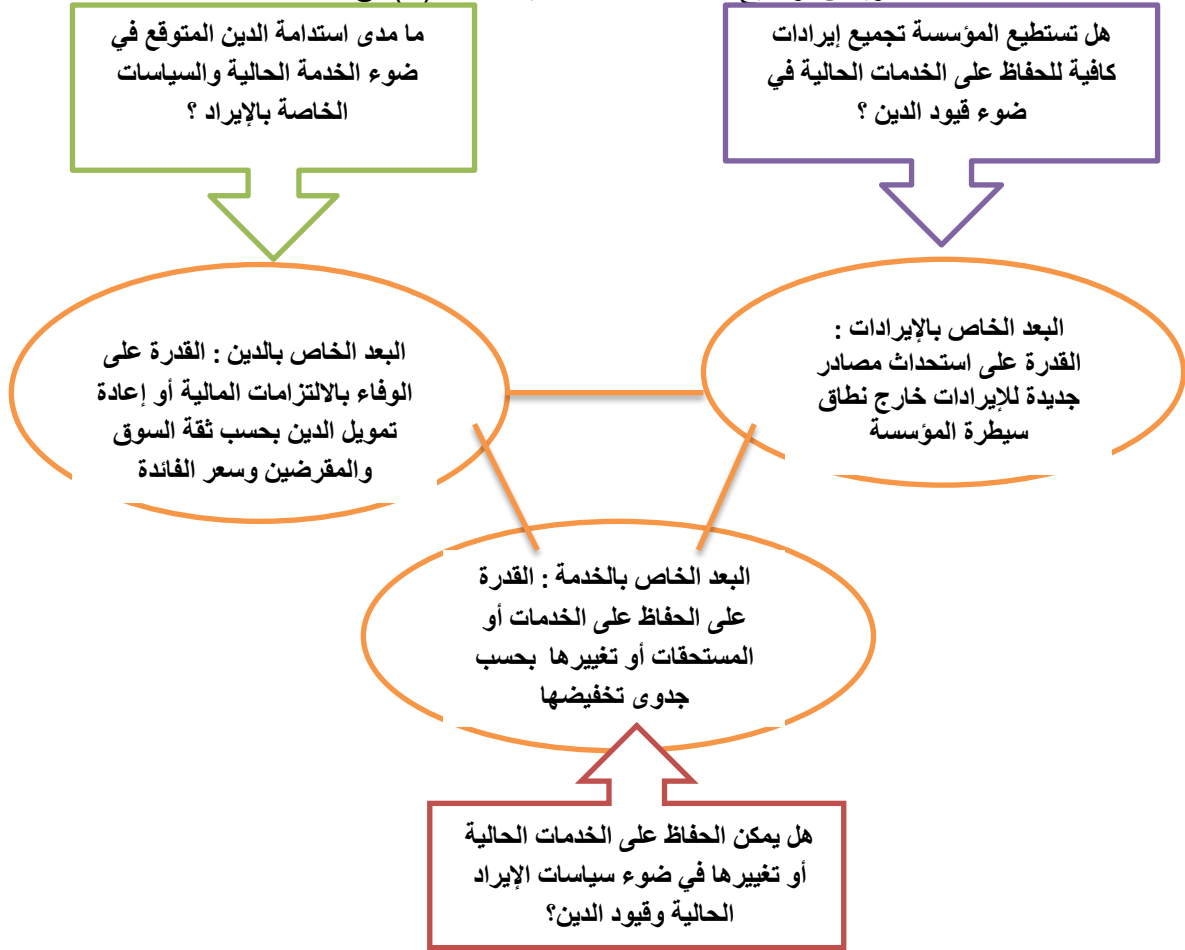
ويضيف (Dorasamy & Mugano, 2022) ركيزة أخرى للاستدامة المالية وتتمثل : بالتكلفة المناسبة لجميع الأنشطة، والتي تعد إحدى التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في عدم القدرة على إدارة تكلفة أنشطة التعليم بشكل صحيح نظراً لارتفاع تكاليف تقديم الخدمات ونقص التمويل العام من قبل معظم الحكومات، إذ تعاني معظم مؤسسات التعليم العالي من عدم الاستقرار المالي، لذلك ، تواجه مؤسسات التعليم العالي تحديات متزايدة بسبب ضغوط التكلفة التي أدت إلى تجاوز التكاليف للإيرادات المتاحة، ونتيجة لذلك فإن

معظم الجامعات العامة في العالم تعتمد إلى خفض التكاليف وزيادة معدلات القبول وتنوع مصادر الإيرادات (Dorasamy & Mugano, 2022: 142).

4-2 : أبعاد الاستدامة المالية

تتضمن الاستدامة المالية ثلاثة أبعاد رئيسية ذات صلة بالخدمة والإيرادات والديون ، إذ أنه ولكي تكون المؤسسة مستدامة ، فإنها تحتاج إلى الوفاء بالتزاماتها المالية وتقديم الخدمات بنفس الكمية والنوعية ، دون التسبب في ارتفاع الديون بشكل مستمر ودون المساس بالعمليات المستقبلية (Riachi 2021: 12) ، وعليه تنقسم أبعاد الاستدامة إلى ثلاثة أبعاد وهي (نعمة ، 2019: 49-50) (الشبيبي، 2022: 74) :

1. **البعد الخاص بالإيرادات** : يأخذ هذا البعد في الحسبان مصادر الإيرادات وتنوعها والتغيرات المحتمل حدوثها خلال مدة التوقعات في ضوء افتراضات السياسة الحالية للمؤسسة بخصوص تقديم الخدمات ودفع المستحقات، كما يتضمن هذا البعد قدرة المؤسسة على استحداث مصادر جديدة للإيراد والعوامل المرتبطة بهذه المصادر.
2. **البعد الخاص بالخدمات** : ويركز هذا البعد على حجم ونوعية الخدمات التي ستقدم للمتلقين خلال مدة التوقعات في ضوء افتراضات السياسة الحالية بشأن الإيرادات، ومدى المحافظة على نفس مستوى حجم ونوعية الخدمات المقدمة أو تحسينها.
3. **البعد الخاص بالدين** : يتضمن هذا البعد حجم الديون وتراكمها خلال مدة التوقعات في ضوء السياسة الحالية للمؤسسة بشأن الخدمات المتوقع تقديمها ودفع المستحقات، كما يركز هذا البعد على قدرة المؤسسة على الإيفاء بالتزاماتها المالية في وقت استحقاقها أو القدرة على إعادة التمويل لتسديد الديون أو زيادته حسب الضرورة. كما يشير Oruko,et.al إلى أن هناك ثلاثة أبعاد لتقييم الاستدامة أو الجدوى المالية للمؤسسة على حد تعبيرهم ، يتعلق البعد الأول بقدرة المؤسسة على توليد نقود كافية لدفع فواتيرها أو أن تكون مزدهرة ومربحة، أما الثاني فيتناول مصادر وأنواع الإيرادات التي تستند إليها المؤسسة في تكاليفها، في حين يتعلق الثالث بانضباط المؤسسة في حدود إمكانياتها بحيث لا تتجاوز النفقات على الإيرادات (Oruko,et.al, 2021: 56) ويمكن توضيح أبعاد الاستدامة المالية بالشكل (2) في أدناه



الشكل (2) أبعاد الاستدامة المالية

مؤشرات مقترحة لتقييم الاستدامة المالية للجامعات العراقية

المصدر : اصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ، طبعة 2021: الجزء الثالث ، ص: 2653 (وبتصرف).

وأخيراً يوضح Kakati & Roy بأنه لكي تكون المؤسسة مستدامة مالياً ، يجب عليها تغطية جميع تكاليفها من خلال "إيراداتها الخاصة" ومع ذلك ، فإن تغطية التكاليف فقط لا يعني الاستدامة المالية حصرياً إذ أن الأبعاد الثلاثة البارزة لتقييم الاستدامة المالية هي: كسب إيرادات كافية لتغطية جميع التكاليف والمصروفات، والقدرة على سداد الالتزامات الحالية والمستقبلية وتجديد الأصول وصيانتها. Kakati & Roy, (2021:50)

2-5 : مؤشرات تقييم الاستدامة المالية في الجامعات

يساعد تقييم الاستدامة المالية للجامعات في تقديم خدمة مزدوجة تتضمن في تحديد كفاءة وفاعلية التعليم وكذلك عملية إعادة تخصيص الأموال، فضلاً عن التنبيه المبكر لمواجهة الاخطار أو الأزمات المستقبلية، كما يساهم التحليل الجيد للظروف المالية للجامعة في تحديد الطريقة التي يمكن من خلالها تغيير الاوضاع وكذلك في توجيه سياسات الجامعة وقراراتها (عبد الحافظ وحسين، 2019: 48).

وتعد الاستدامة المالية جانباً حاسماً في تقييم الأداء العام للجامعات وهي تكشف عن القدرة على توليد دخل كافٍ للوفاء بمدفوعات التشغيل والتزامات الديون، للسماح بالنمو مع الحفاظ على مستويات الخدمة، إذ يعد تقييم الاستدامة المالية عملية متكاملة تتضمن مراجعة القوائم المالية وتقارير الأداء المالي وخطة العمل وغيرها من المعلومات التي تدعم التحليل المالي (Oruko, et al,2021:56).

وقد قدم الباحثون مختلف النماذج التي تتضمن مجموعة من المؤشرات التي يتم استخدامها في تقييم الاستدامة المالية للجامعات وفي ظل مجموعة من أبعاد تلك الاستدامة ، وتبين الجداول (2) ، (3) ، (4) نماذج مختلفة من مؤشرات الاستدامة المالية وكما يأتي :

الجدول (2) النموذج الأول لمؤشرات تقييم الاستدامة المالية لمؤسسات التعليم العالي

المؤشر	النسبة	المعادلة	المعيار
السيولة	نسبة التداول	الموجودات المتداولة ÷ المطلوبات المتداولة	أكبر من 1
	النسبة السريعة	الموجودات المتداولة-المخزون ÷ المطلوبات المتداولة	1- 0.3
النشاط	دوران إجمالي الموجودات	صافي المبيعات ÷ متوسط إجمالي الأصول	الأعلى هو الأفضل
	دوران الموجودات غير المتداولة	صافي المبيعات ÷ الموجودات غير المتداولة	الأعلى هو الأفضل
	دوران حسابات المدينون	صافي المبيعات ÷ متوسط حسابات المدينون	الأقل هو الأفضل
الاستدامة المالية	متوسط فترة التحصيل	(متوسط الحسابات الدائنة ÷ صافي المبيعات) × 365	60 - 90 وأقل
	نسبة الديون إلى حقوق الملكية	إجمالي المطلوبات ÷ إجمالي حقوق الملكية	أقل من 0.45
الربحية	نسبة حقوق الملكية	إجمالي حقوق الملكية ÷ إجمالي الموجودات	أكبر من 0.55
	هامش صافي الربح	صافي الدخل ÷ صافي المبيعات (الإيرادات)	أكبر من 1 وأعلى
	العائد على حقوق الملكية	صافي الدخل ÷ إجمالي حقوق الملكية	أكبر من 0.2
	العائد على الموجودات	صافي الدخل ÷ إجمالي الموجودات	أكبر من 0.15

المصدر : Dorasamy, Nirmala & Mugano , Gift,(2022) , Perspectives on comprehensive internationalisation of higher education , 145.

الجدول (3) النموذج الثاني لمؤشرات تقييم الاستدامة المالية لمؤسسات التعليم العالي

(أ) الأداء المالي والاستدامة	
1	هامش الدخل من النشاط الربحي هل أن التمويل من المصادر الرسمية يضمن الاستدامة المالية للنشطة المؤسسية ؟
2	هامش التشغيل من النشاط غير الربحي ÷ الربح قبل الفوائد والضرائب إلى أي مدى يساهم النشاط المؤسسي في الربح قبل احتساب الفوائد والضرائب؟
3	الهامش من النشاط الربحي ÷ الربح قبل الفوائد والضرائب إلى أي مدى ينشأ الربح قبل الفوائد والضرائب من الأنشطة الربحية؟
4	الربح قبل الفوائد والضرائب ÷ إجمالي الموجودات أو (ROA) (العائد على الموجودات) يجب أن يكون قريباً من الصفر على المدى الطويل أي أنه أكبر من الصفر ويعكس تطورات النشاط المؤسسي في المستقبل ، أما عائد الأصول السلبي فهو مقبول فقط إذا تمت برمجته وترتب على ذلك تحسينات في النتائج غير المالية .
(ب) القدرة على جذب الأموال	
1	الدخل المتولد ذاتياً من النشاط غير الربحي ÷ إجمالي الدخل من النشاط غير الربحي ما هي قيمة الدخل الذي تحققه الجامعة من خلال المنح البحثية التنافسية والعقود ورسوم الطلاب ؟ (باستثناء تحويلات التمويل من الجهات العامة) .
2	المنح البحثية ÷ الدخل الذاتي من نشاط غير ربحي أي جزء من الدخل بخلاف تحويلات التمويل ينشأ من البحوث تحت الإنجاز
3	الأداء المتعلق بالأموال المحولة ÷ إجمالي الأموال المحولة هل الجامعة قادرة على المنافسة في "سوق التعليم العالي المحلي" ؟ كلما ارتفعت النسبة زادت قدرة الجامعة على المنافسة .
4	الأداء المرتبط بالصناديق المخصصة للجامعة ÷ القيمة الإجمالية للأداء المرتبط بالصناديق على المستوى الوطني ما هي النسبة المنوية من الأداء المرتبط بالصناديق الموزعة على الصعيد الوطني والتي تحصل عليها الجامعة؟

مؤشرات مقترحة لتقييم الاستدامة العالية للجامعات العراقية

(ت) تكلفة العمالة والإنتاجية	
تكلفة الموظفين الإداريين ÷ تكلفة هيئة التدريس والبحث	تفترض هذه النسبة أنه على الجامعات تقليل تكاليفها الإدارية وتوسيع عمليات البحث و/ أو التدريس إلى أقصى حد ممكن ، فكلما انخفضت النسبة ، كانت الجامعة أكثر فعالية .
تكلفة الموظفين بعقود محددة المدة ÷ التكلفة الإجمالية للعمالة	تكلفة العمالة هي التكلفة الأكثر أهمية بالنسبة للجامعة ، لأن التمويل الحكومي أخذ في لانكماش ، ويمكن أن تؤدي عدم المرونة الكامنة في هذه التكلفة إلى تفويض الاستدامة المالية للجامعة.
الدخل المتولد ذاتياً ÷ عدد أعضاء هيئة التدريس والبحث	نصيب الفرد من الدخل الذاتي من أعضاء هيئة التدريس والبحث .
الإيرادات من النشاط الربحي ÷ عدد أعضاء هيئة التدريس والبحث	عائد أعضاء هيئة التدريس والبحث من الأنشطة الهادفة للربح
المنح البحثية ÷ تكلفة هيئة التدريس والبحث	كلما ارتفعت النسبة ، زادت إنتاجية أعضاء هيئة التدريس
الدخل المتولد ذاتياً ÷ التكلفة الإجمالية للعمالة	كلما ارتفعت النسبة ، كانت الجامعة أكثر استباقية في زيادة الإيرادات
(ث) المركز المالي	
الموجودات المتداولة ÷ المطلوبات المتداولة	قد تشير نسبة السيولة التي تقل عن 1 إلى ضائقة مالية قصيرة الأجل .
صافي الديون ÷ حق الملكية	صافي الديون = الديون - تحويلات التمويل . كلما انخفضت النسبة ، كان هيكل رأس مال الجامعة أكثر أماناً. ويمكن اعتبار الجامعات ذات النسبة المرتفعة نسبياً أقل تعرضاً للمخاطر (أكثر "ريادة الأعمال").
الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب ÷ مصاريف الفائدة	نسبة تغطية الفائدة: كلما انخفضت النسبة ، زادت مخاطر هيكل رأس المال.
(ج) الأموال المحصلة لأبحاث المستقبل	
الدخل غير المكتسب من المشاريع البحثية ÷ الدخل من المشاريع البحثية	الدخل غير المكتسب من المشاريع البحثية يمثل الأموال السائلة التي تم جمعها ولكن لم يتم استخدامها في تلك الفترة المالية وهي متاحة للبحث في المستقبل.

المصدر : Di Carlo .et al (2019) , Changing the Accounting System to Foster Universities' Financial

الجدول (4) النموذج الثالث لمؤشرات تقييم الاستدامة المالية لمؤسسات التعليم العالي

المجموعة	العنصر	نسبة المؤشر المالي	المعنى والأهمية
إدارة الأصول	ديون الطلبة	ديون الطلبة قبل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ÷ إجمالي الرسوم الدراسية والرسوم الأخرى	يظهر ديون الطالب كنسبة مئوية من الرسوم الدراسية والرسوم الأخرى و يشير إلى قدرة المؤسسة على إدارة ديون الطلاب .
إدارة الديون	الملاءة	إجمالي الموجودات باستثناء (PPE) ÷ إجمالي المطلوبات	يشير إلى قدرة الجامعات على سداد مطلوباتها من أصولها. عدا (PPE) التي تتكون بشكل أساسي من المباني (غير القابلة للتحويل إلى نقد بسهولة) .
الأداء المالي	تدفقات الدخل تدفقات الدخل تكاليف الكادر إجمالي فائض التشغيل إجمالي فائض التشغيل	الدخل من دعم الدولة ÷ إجمالي الدخل المتكرر الدخل المتولد ذاتياً ÷ إجمالي الدخل المتكرر تكلفة الموظفين ÷ إجمالي الدخل المتكرر نسبة فائض التشغيل (باستثناء الدخل من الفوائد) نسبة فائض التشغيل (بما في ذلك الدخل من الفوائد)	تظهر نسبة الدخل المتأتي من الدعم (التمويل) الحكومي . تظهر نسبة الدخل المتأتي من مواردها المالية. تظهر نسبة تكاليف الكادر كنسبة من إجمالي الدخل المتكرر . تظهر تاريخ الفائض والعجز للمؤسسة (عدا الدخل من الفوائد). تظهر تاريخ الفائض والعجز للمؤسسة بما فيها الدخل من الفوائد.
السيولة	نسبة التداول	الموجودات المتداولة ÷ المطلوبات المتداولة	القدرة على الوفاء بالتزامات الدفع قصيرة الأجل .
الاحتياطي	نسبة النقد	الموجودات المتداولة (باستثناء المخزون وديون الطلبة) ÷ المطلوبات المتداولة .	القدرة على الوفاء بالتزامات الدفع قصيرة الأجل .

المصدر :

Mclaren & Struwig (2019) Financial Ratios as Indicators of Financial Sustainability at a South African University, Journal of Contemporary Management , VOL. 16 Issue 2, 77 – 78

ويتضح من الجداول (2) و (3) و (4) في أعلاه ان النماذج المطروحة قد تطرقت لمؤشرات اعتمدت في حسابها مصطلحات مثل صافي المبيعات ، وحقوق الملكية ، وهامش الدخل من النشاط الربحي، وهامش التشغيل من النشاط غير الربحي، والربح قبل الفوائد والضرائب ، والدخل الذاتي من النشاط غير الربحي، ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وإجمالي الدخل المتكرر، والدخل المتولد ذاتياً وفائض التشغيل وهكذا مصطلحات لا يتم اعتمادها ضمن النظام المحاسبي الحكومي الذي تلتزم الجامعات الحكومية العراقية باتباعه عند تنظيم عملها المحاسبي، لذلك يمكن القول بأن النماذج المذكورة آنفاً لا تصلح لاستعمالها في تقييم استدامة الجامعات الحكومية العراقية.

المحور الثالث

المؤشرات المقترحة لتقييم الاستدامة

المالية للجامعات العراقية

لغرض تقييم الاستدامة المالية في بيئة الجامعات الحكومية العراقية لابد وان تستند

المؤشرات المقترحة إلى الآتي :

1. تحقيق التوازن بين تكاليف تقييم الاستدامة المالية والمنافع المتوقعة منه.
 2. ارتباط المؤشرات بالهدف الأساسي من التقييم لكي تصبح معيرة عن مدى تحقيق الهدف.
 3. أن تكون المؤشرات شاملة لأبعاد الاستدامة المالية وبشكل يتناسب مع أهمية كل بعد من أبعاد الاستدامة المالية ومقدار مساهمتها في تحقيق الاستدامة المالية للجامعة.
 4. إمكانية خضوع مؤشرات الاستدامة المالية التي سيتم الحصول عليها من عملية التقييم في حال تطبيق المؤشرات المقترحة للتحقق كي يتمكن المدقق من بيان رأي محايد حولها وبما يؤدي إلى توفير معلومات حول الاستدامة المالية تتسم بالموثوقية ويمكن الاعتماد عليها من قبل مختلف الأطراف ذات الصلة. (□)
 5. أن لا تتعارض المعلومات المطلوبة لتقييم الاستدامة المالية وفق المؤشرات المقترحة مع ما جاء في الدليل المالي والمحاسبي الصادر في عام 2013 والتشريعات التي تلتزم بها الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح العراقية ومن بينها الجامعات الحكومية في تنظيم حساباتها.
- وقبل عرض المؤشرات المقترحة لتقييم الاستدامة المالية في الجامعات الحكومية العراقية، لابد من الإشارة إلى أن إرشادات الممارسة (1) – إعداد التقارير بشأن الاستدامة المالية طويلة الأجل للمؤسسة المصادق عليها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام قد أوردت أبعاد للاستدامة المالية وقائمة للمؤشرات في الملحقين (ب و ج) من هذه الإرشادات، إلا أن الباحثين يرون انها لا تتلاءم مع بيئة الجامعات الحكومية العراقية للأسباب الآتية :
1. إن البعد الخاص بالإيرادات المذكور ضمن الملحق ب من هذه الإرشادات قد أشار إلى ان القدرة على تغيير مستويات الضريبة القائمة أو استحداث مصادر جديدة للإيرادات عرضة لعوامل معينة مثل جدوى الزيادة في مستويات الضريبة أو الاعتماد على مصادر الإيرادات خارج نطاق سيطرة المؤسسة (إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ، 2021 : 2653)، وفي هذا تناقض مع واقع الحال في بيئة الجامعات الحكومية العراقية ، إذ أن جدوى زيادة الإيرادات من حيث الكم والنوع متوقف على التشريعات النافذة وليس ضمن سيطرة الجامعة، كما أن استحداث مصادر جديدة للإيرادات ليس من صلاحية الجامعة وانما يتم وفقاً للتشريعات النافذة التي تحدد مصادر الإيرادات ومبلغها ونوعها والحساب الذي تسجل ضمنه وآلية التصرف بها.
 2. البعد الخاص بالدين من هذه الإرشادات تم الإشارة إلى أن القدرة على الإيفاء بالالتزامات المالية عرضة لعوامل معينة مثل ثقة السوق وثقة المقرضين ومخاطر سعر الفائدة (إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ، 2021 : 2653) على النقيض من ذلك فإن المبلغ المسموح للجامعة انفاقه يحدد في الموازنة العامة، أما مبلغ التمويل الذي تحصل عليه الجامعة لتغطية نفقاتها اللازمة لتمشية نشاطها يحدد من قبل وزارة المالية في ضوء التخصيصات المعتمدة المحددة للجامعة في الموازنة العامة ولا يسمح لجميع الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح ومن بينها الجامعات الحكومية بالاقتراض أو اللجوء إلى أي وسيلة ائتمانية اخرى للحصول على الاموال.
 3. أما بالنسبة للبعد الخاص بالخدمة المذكور ضمن الإرشادات المذكورة آنفاً والذي تضمن الحفاظ على الخدمات الحالية أو تغييرها في ضوء الإيرادات الحالية وقيود الدين (إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ، 2021 : 2653)، وفي هذا تناقض مع واقع الحال في بيئة الجامعات الحكومية العراقية إذ لا يوجد أي دور للإيرادات العامة المحصلة ضمن نطاق الجامعة في الحفاظ على مستوى الخدمات المقدمة أو تغييرها، فضلاً عن أن الإيرادات المحصلة من قبل الجامعات الحكومية العراقية لا يسمح لها بالتصرف بمبالغها مقابل الخدمات المقدمة ، وإنما تؤول إلى الخزينة العامة في وزارة المالية، كما انه لا يوجد أي ربط بين الإيرادات العامة المحصلة وبين مستوى الخدمات المقدمة من قبل الجامعة، إذ أن الانفاق على الخدمات متوقف على التخصيصات المحددة للجامعة في الموازنة العامة.
 4. واخيراً فقد أورد الملحق ج من إرشادات الممارسة (1) – إعداد التقارير بشأن الاستدامة المالية طويلة الأجل للمؤسسة المصادق عليها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، قائمة مؤشرات (إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ، 2021 : 2654) ، كأمثلة حول المؤشرات الممكن اعتمادها لتقييم

مؤشرات مقترحة لتقييم الاستدامة المالية للجامعات العراقية

الاستدامة المالية ولكن ما يسجل عليها انها تعتمد على حسابات غير مدرجة ضمن التقارير المالية للجامعة مثل الرصيد الكلي والرصيد الرئيسي وغير ذلك الأمر الذي يصعب من عملية تقييم الاستدامة المالية للجامعة. واستناداً لما تقدم ، فإن المؤشرات المقترحة لتقييم الاستدامة المالية في الجامعات الحكومية العراقية تتضمن الأبعاد الآتية:

البعد الأول : الحصول على التمويل الكافي ، ويتضمن هذا البعد مجموعة من المؤشرات التي تعتمد لتقييم مدى كفاية مبلغ التمويل الذي تحصل عليه الجامعة من وزارة المالية لتلبية المتطلبات والتعرف على السيولة النقدية المتاحة للجامعة واللازمة لأداء نشاطها ومدى كونها مستقرة مالياً أم انها تعاني من تعثر مالي، ويوضح الجدول (5) في أدناه المؤشرات الممكن استعمالها في هذا البعد :

الجدول (5) مؤشرات البعد الأول لتقييم الاستدامة المالية للجامعات العراقية

القدرة على تغطية النفقات عدا تعويضات الموظفين :	مبلغ التمويل عدا تعويضات الموظفين ÷ إجمالي مبلغ التمويل لحساب الجامعة الجاري
القدرة على تنفيذ الموازنة العامة العائدة للجامعة :	إجمالي مبلغ التمويل لحساب الجامعة الجاري ÷ إجمالي التخصيصات المعتمدة ضمن الموازنة العامة المحددة للجامعة
التغير في مقدار النقدية العائدة للجامعة :	رصيد حسابي النقد في الصندوق و المصرف في نهاية السنة - رصيد حسابي النقد في الصندوق و المصرف في بداية السنة

البعد الثاني : مساهمة الجامعة في تحقيق الإيرادات العامة ، ويعبر هذا البعد عن قدرة الجامعة على توليد إيرادات عامة تساهم في زيادة الإيرادات العامة التي ستؤول إلى الخزينة العامة في وزارة المالية على اعتبار أن هذه الإيرادات ستمكن وزارة المالية من توفير الموارد المالية التي تحتاجها في تمويل الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح ومن بينها الجامعات الحكومية ، ويوضح الجدول (6) في أدناه المؤشرات المقترحة ضمن هذا البعد ما يأتي :

الجدول (6) مؤشرات البعد الثاني لتقييم الاستدامة المالية للجامعات الحكومية العراقية

نسبة تنفيذ الإيرادات العامة	رصيد حساب الإيرادات كما في 12/31 ÷ الإيرادات المقدرة للموازنة العامة العائدة للجامعة x 100
نسبة النمو في الإيرادات العامة	رصيد حساب الإيرادات كما في 12/31 من السنة الحالية - رصيد حساب الإيرادات كما في 12/31 من السنة السابقة

البعد الثالث : الاستثمار في موارد الجامعة واستمراريتها حيث إن الجامعة التي تبغي الوصول إلى استدامة مالية تكون ملزمة بأن تركز على تحقيق أفضل استغلال للموارد المادية والبشرية المتاحة لديها وبما يحافظ على قدرتها على تقديم الخدمات في المستقبل على أفضل وجه وتعزيز الاستدامة المالية لها، ولا تقف الاستدامة المالية هنا عند محافظة الجامعة على مواردها من الهدر والضياع وإنما من خلال اقتناء موارد جديدة تتناسب مع الحاجة إلى الخدمات التي تقدمها الجامعة ، ويوضح الجدول (7) المؤشرات المقترحة ضمن هذا البعد وكما يأتي :

الجدول (7) مؤشرات البعد الثالث لتقييم الاستدامة المالية للجامعات الحكومية العراقية

التغير في مشاريع البنى التحتية المنفذة لصالح الجامعة :	عدد مشاريع الجامعة في نهاية السنة - عدد مشاريع الجامعة في بداية السنة
نسبة التطور في مشاريع البنى التحتية العائدة للجامعة	عدد مشاريع البنى التحتية العائدة للجامعة للسنة الحالية ÷ عدد مشاريع البنى التحتية العائدة للجامعة للسنة السابقة x 100
نسبة مساهمة الجامعة في دعم مكاتب الجامعة :	نفقات الكتب والمجلات ÷ مجموع المستلزمات السلعية x 100

البعد الرابع : أداء النفقات ويشير هذا البعد إلى قدرة الجامعة على تغطية النفقات اللازمة لتأدية واجباتها الأساسية في تقديم الخدمات التعليمية على مستوى الدراسات الأولية والدراسات العليا ومدى التعثر الذي قد تواجهه الجامعة في هذا المجال، ويوضح الجدول (8) المؤشرات التي يمكن اقتراحها في هذا البعد وكما يأتي :

الجدول (8) مؤشرات البعد الثالث لتقييم الاستدامة المالية للجامعات الحكومية العراقية

8.	نسبة أداء الدراسات الأولية	نفقات الدراسات الأولية ÷ إجمالي نفقات الجامعة x 100
9.	نسبة أداء الدراسات العليا	نفقات الدراسات العليا ÷ إجمالي نفقات الجامعة x 100
10.	نسبة التعثر في تنفيذ الموازنة العامة المحددة للجامعة	إجمالي التخصيصات المعتمدة التي لم تصرف لغاية 12/31 ÷ إجمالي التخصيصات المعتمدة ضمن الموازنة العامة المحددة للجامعة x 100

البعد الخامس : حقوق والتزامات الجامعة ، يعكس هذا البعد فاعلية الإدارة المالية للجامعة في متابعة الحسابات الوسيطة ومدى الجدية في تسويتها سواء ما تعلق منها بحقوق الجامعة بذمة الغير والتي لم يتم تسويتها لنهاية السنة المالية، أو الالتزامات والديون المترتبة على الجامعة والواجب تسديدها من خلال السنة المالية المنتهية، وهذا البعد له أهمية خاصة في تقوية أو زعزعة المركز المالي للجامعة وبقائها مستدامة مالياً في المستقبل ، ويوضح الجدول (9) في أدناه المؤشرات المقترحة ضمن هذا البعد وكما يأتي :

الجدول (9) مؤشرات البعد الثالث لتقييم الاستدامة المالية للجامعات الحكومية العراقية

11.	نسبة السلف الموقوفة مقارنة بالموجودات المالية :	رصيد ح/ السلف في 12/31 ÷ مجموع الموجودات المالية في 12/31 × 100
12.	نسبة المدينون إلى مجموع الموجودات المالية :	رصيد ح/ المدينون في 12/31 ÷ مجموع الموجودات المالية في 12/31 × 100
13.	نسبة التداول :	مجموع الموجودات المالية في 12/31 ÷ مجموع المطلوبات المالية كما في 12/31
14.	نسبة حسابات التسوية الدائنة مقارنة بالمطلوبات المالية :	رصيد حسابات التسوية الدائنة ÷ مجموع المطلوبات المالية في 12/31 × 100
15.	نسبة الأمانات والدائنون مقارنة بمجموع المطلوبات المالية :	(رصيد ح/ الأمانات + رصيد ح/ الدائنون) في 12/31 ÷ مجموع المطلوبات المالية في 12/31 × 100

المحور الرابع الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

1. يعكس تقييم الاستدامة المالية للجامعات قدرتها على توليد الدخل والحصول على مصادر متنوعة من الأموال وتخصيصها بالشكل الذي يؤثر في رفع كفاءة التعليم الجامعي وفاعليته ويمكن الجامعات من الاستمرارية والاستعداد لمواجهة أي مخاطر مستقبلية.
2. تناولت الأدبيات السابقة مجموعة من الأبعاد والمؤشرات لتقييم الاستدامة المالية للجامعات والتي تضمنت مصطلحات محاسبية متعارف عليها في مجال التحليل المالي مستندة بذلك إلى أساس الاستحقاق ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSASs .
3. لا تتسجم أبعاد الاستدامة المالية ومؤشرات تقييمها وفقاً للنماذج التي عرضها البحث الحالي مع طبيعة النظام المحاسبي الحكومي المعمول به محلياً ، عليه فقد تم اقتراح أبعاد ومؤشرات لقياس الاستدامة المالية للجامعات العراقية الحكومية متمثلة بالآتي :
 - أ. **البعد الأول:** الحصول على التمويل الكافي ، ويتضمن مجموعة من المؤشرات لتقييم مدى كفاية مبلغ التمويل الذي تحصل عليه الجامعة من وزارة المالية لتلبية متطلباتها وتحديد السيولة النقدية المتاحة للجامعة واللازمة لأداء نشاطها وقدرتها على الاستمرار .
 - ب. **البعد الثاني:** مساهمة الجامعة في تحقيق الإيرادات العامة ، ويتضمن مجموعة من المؤشرات لتقييم قدرة الجامعة على توليد إيرادات عامة تؤول إلى الخزينة العامة في وزارة المالية على وتمكين الوزارة من توفير الموارد المالية التي تحتاجها في تمويل الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح ومن بينها الجامعات الحكومية .
 - ت. **البعد الثالث:** الاستثمار في موارد الجامعة واستمراريتها ، ويتضمن مجموعة من المؤشرات لتقييم قدرة الجامعات على استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة ، فضلاً عن اقتناء موارد جديدة تتناسب والمحافظة على تقديم أفضل الخدمات في المستقبل .
 - ث. **البعد الرابع:** أداء ، ويتضمن مجموعة من المؤشرات لتقييم قدرة الجامعة على تغطية النفقات اللازمة لتأدية واجباتها الأساسية في تقديم الخدمات التعليمية على مستوى الدراسات الأولية والدراسات العليا ومدى التعثر الذي قد تواجه الجامعة في هذا المجال .
 - ج. **البعد الخامس:** حقوق والتزامات الجامعة ، ويتضمن مجموعة من المؤشرات لتقييم فاعلية الإدارة المالية للجامعة في متابعة الحسابات الوسيطة بشكل يضمن متانة المركز المالي للجامعة وبقائها مستدامة مالياً في المستقبل .

ثانياً : التوصيات

1. نشر ثقافة الاستدامة المالية في الجامعات العراقية وأهمية تقييمها وفق مؤشرات تعكس كفاءة تلك الجامعات وفعاليتها في تنفيذ أهدافها وقدرتها على الاستمرار في المستقبل ، وذلك من خلال عقد المؤتمرات والندوات العلمية وورش العمل ذات الصلة .
2. تطبيق المؤشرات المقترحة لتقييم الاستدامة المالية للجامعات العراقية الحكومية ، وبما ينسجم مع طبيعة النظام المحاسبي الذي ينظم أعمال تلك الجامعات ، وتحديد نقاط القوة والضعف الواجب التركيز عليها من أجل ضمان استدامتها مستقبلاً .
3. التوصية بتطوير المؤشرات المقترحة مستقبلاً وتضمين مؤشرات أخرى تتفق مع أساس الاستحقاق وتوصيات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSASs كخطوة استباقية في حال تبني تلك المعايير في البيئة المحلية .

المصادر

1. أبو زر ، عفاف اسحق محمد والعتوم ، راضي عقلة (2016) ، مدخل لمراجعة الاستدامة المحاسبية باستخدام الاجراءات التحليلية – دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في دول الخليج العربي . المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ، المجلد 12 ، العدد 1، 133-164 .
2. اصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSASB (2021) ، ترجمة ونشر المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين ، الجزء الثالث .
3. الشيبلي ، محمد بن عبد المحسن (2022)، مدى مساهمة تنوع الايراد في الاستدامة المالية للمنشآت غير الهادفة للربح – دراسة ميدانية على بعض الجمعيات الخيرية بمنطقة مكة المكرمة ، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة – جامعة الازهر ، العدد 27 ، 61-102.
4. عبد الحافظ ، ثروت ، عبد الحميد ، حسين ، محمد فتحي عبد الفتاح (2019) ، تحقيق الاستدامة المالية بالجامعات المصرية في ضوء تجارب بعض الجامعات الأجنبية : دراسة تحليلية ، مجلة الادارة التربوية ، العدد 22 ، 11-110.
5. عبد الكريم ، نصر (2013) ، نحو استراتيجية وطنية لتحقيق الاستدامة المالية لنظام التعليم الجامعي العام الفلسطيني ، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.
6. عبد الله ، رياض مزهر، عبادي، اثير عباس (2023) ، أهمية مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي في تحقيق الاستدامة المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (71)، 73-88.
7. عياش ، شفاء ، بوشحطة، نور الهدى (2022) ، محددات الاستدامة المالية في البنوك الاسلامية ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد الصديق بن يحي.
8. نعمة ، حسين عبد المهدي (2019)، تدقيق اداء المنظمات غير الهادفة للربح ودوره في تحقيق الاستدامة المالية ، بحث مقدم الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد .
9. Abdul-Rashid,Ibrahim,Abu Yakubu, & Mohammed, Abubakari (2022), Financial Sustainability in Technical Universities:The View Point of top Management, journal of arts & social sciences,vol.19, No.3 (7),16 – 46.
10. Almagtomea, Akeel, Shakerb, Ameer, Al-Fatlawi Qayssar& Bekheetd, Heider (2019),The Integration between Financial Sustainability & Accountability in Higher Education Institutions: An Exploratory Case Study , International Journal of Innovation, Creativity & Change. Volume 8, Issue 2, 104 – 123.
11. Cernostana, Zanna (2017), Financial sustainability for private higher education institutions , 9th International Conference on Applied Economics Contemporary Issues in Economy, Institute of Economic Research, Polish , Nicolaus Copernicus University, Pol&, 22-23 June.
12. Di Carlo , Ferdin & Di , Modugno Guido, Agasisti , Tommaso, & Catalano, Giuseppe (2019), Changing the Accounting System to Foster Universities' Financial stainability: First Evidence from Italy, Sustainability, 11, 1-18.
13. Dorasamy, Nirmala & Mugano, Gift (2022), Perspectives on comprehensive internationalisation of higher education, internationalisation of higher education, AOSIS Books, Cape Town, South Africa .
14. Kakati, Shivam & Roy, Arup (2021),Financial sustainability: An annotated bibliography, Economics & Business Review, vol.7(21),No. 3, 35-60.
15. León, Patricia, (2001), four pillars of financial sustainability, Resources for Success Series, Volume 2, USA.
16. McLaren, JI, & Struwig , FW (2019), Financial Ratios as Indicators of Financial Sustainability at a South African University, Journal of Contemporary Management, Volume 16 Issue 2 , 68-93.
17. Oruko, Fredrick, Rading, Jared G. O. O & Musiega, Maniagi (2021), Contribution of satellite campuses on Financial Sustainability of Public Universities in Kenya , Journal of Economics & Finance .Volume 12, Issue 6 Ser. II, 55-64 .

18. Putra , I Gede Cahyadi, Wiagustini , Ni Luh Putu , Ramantha , I Wayan , Sedana, Ida Bagus Panji (2021), financial Sustainability based on resource based view theory & Knowledge based view theory , Academy of Accounting & Financial Studies Journal ,Volume 25, Special Issue 2, 1-15.
19. Riachi, Christine, Kiringa, (2021), Determinants of financial sustainability of universities: a case of Strathmore University, Master Thesis, Strathmore University.
20. Saidi, Normaizatul Akma , Radzi, Naziatul Aziah Mohd, Ali, Ahmad Fahme Mohd , Ghaffar, Siti Fatimah Ab (2021), Financial Sustainability of Small & Medium Enterprises: A Bibliometric Analysis, Journal of Tourism, Hospitality & Culinary Arts, Vol. 14 (1), 411-434.
21. Sazonov, Sergei P, Kharlamova, Ekaterina E., Chekhovskaya, Irina A. & Polyanskaya, Elena A. (2015), Evaluating Financial Sustainability of Higher Education Institutions , Asian Social Science , Vol. 11, No. 20 , 34- 40 .

Suggested Indicators for Assessing Financial Sustainability Of Iraqi Universities

Prof. Dr. Bushra Najim Abdullah Al-Mashhadan
Lecturer Sanaa A. Yassin
Lecturer Sahar Talal Ibrahim

Abstract :-

The research aims to suggest indicators for assessing financial sustainability of the Iraqi public universities in consistent with the government accounting system in force in those universities, as the dimensions and indicators included in the previous literature are not consistent with the aforementioned system due to the dependence of those indicators on financial information based on accrual accounting and international accounting standards for public sector IPSASs.

Accordingly, The research has suggested a set of dimensions that included the ability of those universities to obtain adequate funding and contribute to achieving public revenues, as well as their ability to invest in their resources and ensure their continuity, as well as the performance of expenditures , and management their equities and obligations . The research also suggested a set of indicators for each of the aforementioned dimensions, and recommended applying the proposed indicators and continuing to develop them in the future and including other indicators consistent with the accrual basis and the recommendations of the international accounting standards for public sector (IPSASs).

Key words: sustainability, Financial Sustainability, Financial Sustainability Indicators .

